

صنع التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، نحو تغيير يخدم التنمية المستدامة

Islamic financing formulas in Islamic banks: towards a change that serves sustainable development

علاء الدين فلياشي¹، لياس قشوط²

¹جامعة محمد خيضر بسكرة، alaaeddine.filiachi@univ-biskra.dz

²جامعة محمد خيضر بسكرة، Lyes.gachout@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/30 تاريخ القبول: 2025/07/08 تاريخ النشر: 2025/07/10

Abstract :

The study aims to explore the principles and concepts underlying Islamic finance formulas, including the necessary conditions for their validity and compliance with Islamic law, in addition to analyzing their application in Islamic banks. Islamic banks rely on strict adherence to Islamic law and its financial principles, with particular emphasis on prohibiting usury and encouraging fair economic cooperation and partnership. Islamic finance formulas encompass a variety of instruments such as moucharakah, mudarabah, murabahah, salam, parallel istisna, installment sales, ijara, and benevolent loans. The study concludes that Islamic finance formulas play a vital role in achieving financial justice by contributing to a more equitable distribution of wealth and enhancing economic opportunities for all segments of society. Furthermore, these formulas enhance the role of Islamic banks in economic development by providing innovative and balanced financial support to projects and individuals, thereby promoting investments, stimulating economic growth, and creating new job opportunities in society.

Keywords: Islamic banks, Islamic financing formulas, Islamic finance .

الملخص:

تهدف الدراسة إلى استكشاف الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها صيغ التمويل الإسلامي والتي تشمل الشروط الواجب توفرها لصحتها وتوافقها مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تحليل كيفية تطبيقها في البنوك الإسلامية، حيث تعتمد البنوك الإسلامية على الالتزام الصارم بالشريعة الإسلامية وتوجيهاتها المالية مع التركيز الخاص على حظر الربا وتشجيع التعاون والشراكة الاقتصادية العادلة، كما تتضمن صيغ التمويل الإسلامي مجموعة متنوعة من الأدوات مثل صيغة المشاركة، المضاربة، المراجعة الأمر بالشراء، السلم، الاستصناع الموازي، البيع بالتقسيط، الإجارة المنتهية بالتقليك والقرض الحسن.

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تلعب دورًا حيويًا في تحقيق العدالة المالية حيث تساهم في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وتعزيز الفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تعزز هذه الصيغ دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية حيث توفر الدعم المالي للمشاريع والأفراد بشكل مبتكر ومتوازن مما يساهم في تعزيز الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، التمويل الإسلامي.

■ مقدمة:

تُعد البنوك الإسلامية أحد ركائز النظام المالي الإسلامي حيث تقدم خدمات مالية واستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتميز هذه البنوك بالالتزام بمجموعة من الأسس والقيم الشرعية التي تحكم عملياتها المالية مما يساهم في تعزيز العدالة المالية والاقتصادية.

في ظل الأسس الشرعية، تتبنى البنوك الإسلامية صيغ تمويلية تهدف إلى تحقيق التعاون والشراكة بين البنك والعميل بدلاً من العلاقة التقليدية للمدين والدائن بالفائدة، حيث تتنوع صيغ التمويل الإسلامي بما يتناسب مع احتياجات العملاء ومتطلبات المشاريع مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

باعتبار البنوك الإسلامية شريكاً فعالاً في التنمية الاقتصادية تُعد صيغ التمويل الإسلامي أداة هامة لتعزيز المشاركة والتعاون الاقتصادي بين مختلف الفئات والقطاعات الاقتصادية مما يساهم في بناء اقتصاد قائم على المبادئ الشرعية والقيم الإنسانية.

● الإشكالية: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي صيغ التمويل الإسلامي التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع العملاء؟
ومن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبنك الإسلامي؟
- ما المقصود بالتمويل الإسلامي؟ وما هي صيغ التمويل في الشريعة الإسلامية؟
- كيف تقسم صيغ التمويل الإسلامي؟
- ماهي الشروط الواجب توافرها في صيغ التمويل حتى تتلاءم مع قواعد الشريعة الإسلامية؟
- كيف تطبق صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية؟

● أهداف الدراسة:

- تكمّن أهداف الدراسة في:
- تسليط الضوء على مفهوم البنوك الإسلامية

- معرفة مختلف الصيغ التمويلية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويلاتها المختلفة للعملاء.
- تبيان كيفية تطبيق تلك الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.

• منهج الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع والوصول إلى أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث أن هذا المنهج يتناسب مع موضوع الدراسة باعتباره يقوم بجمع الحقائق والظواهر كما هي موجودة في أرض الواقع دون أن يتدخل الباحث في مجرياتها.

أولاً. مفهوم البنك الاسلامي

يُعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم بعدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً، حيث لا تقدم عوائد ثابتة للمودعين، بل تعتمد في تمويلها على صيغ مشروعة كالمشاركة والمضاربة، فيتحمل الطرفان الربح أو الخسارة بحسب الاتفاق. إلا أن الامتناع عن الفائدة، رغم كونه شرطاً جوهرياً، لا يكفي وحده لتعريف البنك الإسلامي، إذ يتعين أن يشمل التعريف التزام البنك الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الامتناع عن تمويل الأنشطة المحرمة، وتوجيه الموارد نحو مشاريع تحقق المقاصد الشرعية ومصالح المجتمع. كما يلتزم البنك بالقيم الأخلاقية من خلال النصح والتشاور مع العملاء، بما يضمن التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة. (العززي، 2012، صفحة 12).

وعلى هذا الأساس قدمت عدة تعاريف للبنك الإسلامي والتي بالرغم من اختلافها في التعبير إلا أنها تشترك في المعنى والمضمون ونستعرض منها ما يلي :

- البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.
- هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرصة المواثية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 42).

- وفي تعريف آخر للبنك الإسلامي يعرف على أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا (الصيرفي و عبد المولى، بدون سنة نشر، صفحة 49).
 - وحسب تعريف الدكتور أحمد النجار فالبنك الإسلامي هو وسيلة فعالة لتنفيذ استراتيجية التنمية المتميزة والمنفردة، ميدان عملها الرئيسي هو التنمية مما يدعم الجهود التي تبذلها بما يحقق نتيجة عميقة وسريعة وفعالة في المجتمعات التي تزاوّل العمل فيها (مطهري، 2012، صفحة 16).
- من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن البنك الإسلامية هو مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع واستثمار الأموال بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

ثانيا. مفهوم صيغ التمويل الإسلامي

قبل التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي، من الضروري أولاً الوقوف على المعنى العام للتمويل، سواء من منظور الممول أو المستفيد من التمويل، باعتبار أن التمويل الإسلامي يُعد أحد أنماط التمويل المتاحة، سواء أُتيح من خلال المصارف الإسلامية أو غيرها. ويُعرّف التمويل لغوياً بأنه منح المال لمن يحتاجه لقضاء حاجة معينة، أما اصطلاحاً، فهو قيام طرف بتقديم مورد ذي قيمة مالية لطرف آخر، إما على سبيل التبرع أو في إطار شراكة استثمارية تهدف إلى تحقيق أرباح، يتم توزيعها بين الجانبين بحسب نسب متفق عليها مسبقاً، تُحدد بناءً على طبيعة النشاط ومقدار المساهمة في رأس المال والإدارة. (ضيف، 2020، صفحة 31).

أما فيما يخص التمويل الإسلامي فسنستعرض بعض التعاريف المقدمة له:

يعرف الدكتور منذر حقف التمويل الإسلامي بالعبارات التالية " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية " (العز، 2016، صفحة 8).

أورد الصديق طلحة تعريفاً شاملاً للتمويل الإسلامي، حيث بيّنه على أنه إطار متكامل يضم أنماطاً وصيغاً تمويلية متعددة، تغطي مختلف الجوانب الحياتية، منطلقاً من مبدأ مركزي يتمثل في أن المال هو مال الله، وأن الإنسان مستخلف فيه، وبالتالي فهو مطالب بتوظيفه وفق ضوابط شرعية دقيقة. وتشمل هذه الضوابط تنظيم الإنفاق، وأداء الزكاة، وضرورة استثمار المال بما يحقق النفع العام، مع الحث على تجنب الاكتناز والتجميد المالي، مما يعكس البعد القيمي والأخلاقي في تنظيم

العلاقات المالية في الإسلام، ويُبرز دور التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية. (بوضياف و بوضياف، 2018، صفحة 91).

وبعبارة أخرى التمويل الإسلامي هو " تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (عقون، 2009، صفحة 4) .

ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الصيغ والأساليب التي تضمن توفر المورد المالي لأي نشاط اقتصادي وذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا. تقسيمات صيغ التمويل الاسلامي

ترتبط صيغ التمويل الإسلامية بمفاهيم مهنية ونواحي فقهية وضوابط شرعية وبأساليب تطبيقية موحدة بين كافة المصارف الإسلامية كواجب شرعي ومعياري محلي جوهري. وتتولى هيئات رقابية شرعية عمليات المشاركة في تنظيم وتطوير صيغ التعامل المصرفي فيحقق ذلك مشروعيتها الإسلامية ويحسد حاجة توحيدها عالميا ويمكنها من التطور السليم ومواكبة واستيعاب كل تطور وتشكل هذه الهيئات كجزء من أرضية الابتكار والنمو في هذه المهنة المصرفية وتقديم الاحتياجات المالية والاقتصادية بالشكل اللازم.

وتأتي صيغ التمويل في البنوك الإسلامية واجبة وبدلا من صيغ الاقتراض المتعددة في المصارف التقليدية، ومن خلالها تكون المصارف الإسلامية فاعلة في تحريك وتنشيط الاقتصاد في مختلف عملياته وتحقق التوظيف الشامل بدلا من نظام الفائدة. وفي حقيقة الأمر جميع صيغ التمويل الإسلامي تعتمد على نواحي هامة وهي: الكفاءة في ضمانات الائتمان، وكفاءة ومصادقية ودقة دراسات الجدوى والأمانة والمسؤولية الشرعية وفي التنفيذ والمراقبة المصرفية (القراري، 2011، صفحة 46).

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على التقسيم الذي تبناه الأستاذ الدكتور بن إبراهيم الغالي في تقسيمه لصيغ التمويل الإسلامي وهي كالآتي :

- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الربح والخسارة وهي: المشاركة والمضاربة.
- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع وهي: المراجحة الأمر بالشراء، السلم، الإستصناع الموازي، البيع بالتقسيط.
- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الديون وهي: الإجارة المنتهية بالتملك، القرض الحسن.

❖ صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الربح والخسارة:

ويقصد بصيغ التمويل المعتمدة على المشاركة في الأرباح والخسائر تلك الصيغ التي يتولد عنها بين البنك والعميل علاقة شريك بشريك، إما في رأس المال والعمل معا أو يساهم كل طرف في رأس المال على حدي أو العمل منفردا، وفي هذا الإطار سيتم التركيز على أهم صيغتين مطبقتين في البنوك الإسلامية وهما صيغتي المشاركة والمضاربة (بن براهيم، 2019، صفحة 191).

■ المشاركة:

مفهوم: تعرف المشاركة على أنها: " مشاركة بين طرفين أو أكثر بالمال وهي تقتضي من حيث الأصل مشاركة جميع الشركاء في الإدارة حيث أن لكل واحد منها وكيل عن الآخر وضمن لتصرفاته الخاصة بإدارة الشركة ولكن يجوز أن يتنازل بعضهم عن الإدارة ويفوض الآخر بها. " (القرهواغي، 2010، صفحة 600).

ويعرفها آخرون بأنها: " تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بوساطة الأموال أو الأعمال أو الوجهة، ليكون الغنم بالغرم بينها حسب الاتفاق "

شروط المشاركة:

• الشروط الخاصة برأس المال :

- الأصل أن يكون رأس مال الشركة موجودات نقدية يمكن بها تحديد مقدار رأس المال لتقرير نتيجة المشاركة من ربح أو خسارة، ومع ذلك يجوز باتفاق الشركاء الإسهام بالموجودات الغير نقدية بعد تقويمها بالنقد لمعرفة مقدار حصة الشريك .
- يجب تحديد حصة الشركاء في رأس المال الشركة، سواء تم تقديمها جملة واحدة أم بالتدرج (زيادة في رأس المال). (هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، صفحة 327).
- أن يتم تقدير رأس المال من الأطراف دون ان يكون ديناً في ذمة أحد الشركاء (لعمش، 2011، صفحة 46).

• الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح واقتسام الخسائر :

- أن يكون توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها.
- يجب النص في عقد الشركة على كيفية توزيع الأرباح بين أطراف الشركة وأن يكون التحديد بنسب شائعة في الأرباح وليس بمبلغ مقطوع أو بنسبة من رأس المال.

- لا يجوز توزيع الربح بين الأطراف الشركة بشكل نهائي إلا بعد حسم مصروفات والتنفقات والرسوم والضرائب والتمكن من استرداد رأس المال. (هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، صفحة 331).

- يجمع كل فقهاء المسلمين على ان كل شريك يجب أن يتحمل خسارة تتوافق تماما مع نسبة استثماره لذلك فالشريك الذي يساهم بـ 40% من رأس المال يجب أن يتحمل 40% من الخسارة لا أكثر ولا أقل وأي شرط ينص على خلاف ذلك يجعل المشاركة فاسدة وهناك إجماع بين الفقهاء على ذلك (العثماني وكشكار، 2019، صفحة 31).

• الشروط الخاصة بالعمل :

- حق الاشتراك في العمل : أجمع جمهور الفقهاء على جواز تفويض أحد الشريكين في العمل إلى شريكه، واشتراط ذلك في البداية لثبوت الحق في التصرف لكليهما، وجواز تنازل صاحب الحق عنه وخالفهم في هذا الإمام مالك فأوجب اجتماعهما وتكافؤهما فيه على قدر رؤوس الأموال.

- تصرفات الشركاء: يتقيد كل شريك بشروط العقد والعرف التجاري وفي كل ذلك هو مقيد في تصرفاته بما يبيحه الشرع الإسلامي، فلو تصرف تصرفا ممنوعا كان تصرفه باطلا ويتحمل مسؤولية تصرفه وإثمه (بن براهيم، 2019، صفحة 193).

أنواع المشاركة في البنوك الإسلامية:

■ المشاركة الثابتة (الدائمة أو طويلة الأجل):

تعد هذه الصيغة نوعاً من صيغ المشاركة، حيث يساهم البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع محدد، مما يجعله شريكاً في ملكية المشروع، وكذلك شريكاً فيما يترتب عنه من أرباح أو خسائر، وفقاً للنسب المتفق عليها مسبقاً وشروط عقد المشاركة. ويمتاز هذا الشكل من التمويل بثبات الحصص بين الأطراف طيلة فترة الشراكة، ما يعكس التزاماً متبادلاً بين البنك وصاحب المشروع في تحمل نتائج النشاط الاستثماري، انسجاماً مع المبادئ الشرعية التي تؤسس على تقاسم المخاطر والربح وفق أسس عادلة. (قندوز، 2019، صفحة 144).

والبنوك الإسلامية تطبق صيغة المشاركة الدائمة بطريقتين هما:

✓ المشاركة في رأس مال المشروع:

وتلك تتحقق بأن يشارك البنك في مشروع معين بنسبة من المال مثل 50% أو أكثر أو أقل والطرف الثاني أو الأطراف الأخرى تدفع الباقي ويكون الربح والخسارة على قدر رأس المال وفي الغالب تخرص البنوك الإسلامية على ألا يتجاوز نصيبها من المشاركة 70% ضماناً لرأس مالها. وقد يشتري البنك الإسلامي نسبة من المشروع فيصبح شريكاً فيه، ثم قد يشترك البنك في الإشراف والإدارة وقد يخول الطرف الآخر بإدارة الشركة مع المحافظة على حق الإدارة والرقابة العامة. (القرهواغي، 2010، صفحة 603).

✓ المشاركة في تمويل صفقة معينة:

وهي اشتراك البنك مع أحد التجار أو إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أن يقتسما الربح بنسب معينة فيتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأس ماله له، وبهذا تنتهي الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنك مع أحد المقاولين في تنفيذ عطاء بناء مجمع تجاري أو اشتراكه مع أحد تجار المواد الغذائية في استيراد مواد غذائية معينة تحتاجها البلاد لصالح الحكومة أو لصالح المؤسسات الاستهلاكية المدنية أو العسكرية (الوادي وسمحان، 2012، صفحة 197).

■ المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتملك):

تعتبر المشاركة المتناقصة من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد وهو الاستمرارية، فالبنك الإسلامي في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته غير أنه لا يقصد منذ التعاقد البقاء والاستمرارية في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة بل إنه يعطي الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع ويوافق على التنازل على حصته في المشاركة في دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها. وتوجد في الواقع العملي صور متعددة لتطبيق المشاركة المتناقصة ولعل أكثرها انتشاراً هي تلك التي يتم بموجبها اتفاق الطرفين على تنازل البنك عن حصته تدريجياً مقابل سداد الشريك ثمنه دورياً، وذلك من خلال فترة مناسبة يتفق عليها، وعند انتهاء عملية السداد يتخارج البنك من المشروع وبالتالي يمتلك هذا الشريك المشروع موضوع المشاركة (خوجة، 2014، صفحة 107).

■ المضاربة:

تعريف: تُعرّف المضاربة على أنها عقد شراكة في الربح الناتج عن مشروع، يكون المال فيه من طرف يُسمى "رب المال"، والعمل من طرف آخر يُعرف بـ"المضارب". وتُعد هذه الصيغة نموذجًا من المشاركة العادلة بين رأس المال والجهد البشري، إذ يحصل كل طرف على نصيب من الأرباح المحققة وفقًا لما تم الاتفاق عليه، دون ضمان لرأس المال أو لعائد محدد. وإذا وقعت خسارة دون تقصير أو تعدي من المضارب، فإن كل طرف يتحمل الخسارة من جنس ما قدمه، فيخسر رب المال جزءًا من ماله، بينما يخسر المضارب همه، وذلك انسجامًا مع القاعدة الشرعية: "الخارج بالضمان" و"الغرم بالغرم". (قندوز، 2019، صفحة 97).

شروط المضاربة:

● الشروط المتعلقة برأس المال:

- الأصل في رأس مال المضاربة أن يكون نقدًا، ولكن يجوز أن يكون من العروض بشرط تقدير قيمتها عند التعاقد بناءً على اتفاق الطرفين أو رأي الخبراء، وتعتبر هذه القيمة رأس مال المضاربة.
- يشترط في رأس مال المضاربة أن يكون معلومًا علمًا نافيًا للجهالة من حيث الصفة والقدرة.
- لا يجوز أن يكون رأس المال دينًا لرب المال على المضارب أو غيره.
- يشترط لإنفاذ عقد المضاربة وتمكين المضارب من التصرف تسليم رأس المال المضاربة له كله أو بعضه أو تمكينه من التصرف فيه. (هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، صفحة 372).

● الشروط الخاصة بالعمل:

- العمل من اختصاص المضارب، فقد اشترط جمهور الفقهاء أن يختص العامل بالعمل في المضاربة ولا يجوز أن يشترط رب المال أن يعمل معه وإذا وقع هذا الشرط فسدت المضاربة سواء قام رب المال بالعمل فعلاً أو لم يعمل.
- أن يكون العمل في التجارة، أي في البيع والشراء وما يستلزمه وهو جائز للمضاربة عند الفقهاء بلا خلاف (ابو زيد، 2000، صفحة 37).

- يجوز أن يقيد رب المال تصرفات المضارب لمصلحة يراها ويجوز التقييد بالزمان أو المكان فيشترط عليه الاستثمار في وقت معين أو بلد معين أو بسوق في بلد معين أو بمجال الاستثمار فيشترط عليه الاستثمار في قطاع معين كالخدمات أو التجارة..
- لا يجوز للمضارب أن يقرض أو يهب أو يتصدق من مال المضاربة ولا أن يتنازل عن حقوق إلا بإذن خاص من رب المال. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، صفحة 374).

● الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح:

- يشترط في توزيع الربح أن تكون طريقة التوزيع معلومة واضحة نافية للجهالة وممانعة للنزاع، بحيث تتم على أساس نسبة معينة من الربح المشاع، وليس على أساس مبلغ محدد أو نسبة من رأس المال.
- يجب الاتفاق على نسبة توزيع الربح عند إبرام العقد، ويجوز للطرفين تعديل هذه النسبة في أي وقت باتفاق مشترك مع تحديد الفترة التي يسري عليها التعديل.
- لا يحق للمضارب بالربح إلا بعد سلامة رأس المال، فإذا حدثت خسائر تُجبر من أرباح العمليات الأخرى، ويُحتسب صافي النتائج عند التصفية، فإذا كانت الخسائر تفوق الأرباح تُخصم من رأس المال ولا يُحاسب المضارب إلا إذا ثبت تعديه أو تقصيره، وإذا تعادلت المصروفات مع الإيرادات يسترد رب المال رأس ماله فقط، ويُوزع الربح بين الطرفين عند تحققه وفق الاتفاق. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، صفحة 373).

✓ أنواع المضاربة في البنوك الإسلامية:

■ المضاربة المطلقة:

شركة المضاربة المطلقة هي التي يترك فيها للمضارب حرية التصرف في استثمار المال في الإطار الشرعي، بما يؤدي إلى الهدف منها وهو تحقيق الأرباح. (جعواني، بدون سنة نشر، صفحة 125).

المضاربة المطلقة هي عقد يُعهد فيه رب المال إلى المضارب بالمال دون تحديد تقييدات على العمل أو المكان أو الزمان أو الأشخاص الذين يتعامل معهم المضارب. وتنقسم المضاربة المطلقة إلى ثلاث حالات:

✓ الحالة الأولى: يسلم رب المال المضارب رأس المال ويترك له الحرية الكاملة في التصرف به ضمن حدود عرف التجارة من بيع وشراء، مع الاتفاق على تقاسم الأرباح وفق نسبة محددة.

✓ الحالة الثانية: يُحوّل رب المال المضارب العمل برأيه الخاص، فيحق له أن يشارك مع غيره أو يخلط ماله مع المال المضروب، وذلك لأن التفويض يشمل حرية التصرف الكاملة في رأس المال.

✓ الحالة الثالثة: إذا لم يُمنح المضارب إذنًا صريحًا بمباشرة التصرفات غير التجارية مثل الهبة أو الصدقة أو العتق، فلا يجوز له القيام بها، لأن المضاربة قائمة على التجارة، ولكن إذا نص العقد على ذلك صراحةً، يصبح له الحق في ممارستها. (الرماني، 2000، صفحة 39).

هذا النوع من المضاربة بالرغم من حله أو جوازه فإن المصارف في الوقت الراهن لا تتعامل به حرصا منها على أمواله ولصعوبة استثمار هذه الأموال وفق هذه الصورة. (بن براهيم، 2019، صفحة 198).

■ المضاربة المقيدة:

شركة المضاربة المقيدة فهي التي يحدد فيها رب المال للمضارب حدودا يتصرف في اطارها تتعلق بالمكان أو الزمان أو نوع العمل أو من يعاملهم المضارب، فقد قال الإمام مالك وكثير من التابعين بجواز اشتراط بعض الشروط على العامل. (جعواني، بدون سنة نشر، صفحة 125).

وبيان ذلك على الوجه التالي:

- التقييد بنوع من البضاعة: إذا قيد المالك العامل في المضاربة بأن لا يضارب إلا في نوع معين من البضائع.
- التقييد بنوع من البيع: إذا اشترط المالك على المضارب نوعا معين من البيع كالا يبيع إلا بالنقد فإن ذلك صحيح عند الفقهاء لأنه تقييد مفيد فيجب اتباعه.

- التقييد بالمكان: إذا دفع رجل مالا مضاربة إلى آخر على أن يعمل به في مدينة معينة فإن الفقهاء اختلفوا في حكم هذا التقييد على عدة أقوال لا يكفي المقام لذكرها.
- التقييد بمعاملة شخص بعينه: إذا قيد المالك المضارب بأن يكون تعامله بيعاً أو شراءً مع شخص معين فإن الفقهاء اختلفوا في حكم هذا التقييد على عدة أقوال لا يكفي المقام لذكرها (الرماني، 2000، صفحة 43).
- والمضاربة المقيدة هي السائدة في المصارف الإسلامية لأنها أكثر انضباطاً من المضاربة المطلقة، وتتيح للمصارف متابعة استثمار أموالها بالوجه السليم (بن براهيم، 2019، صفحة 199).

❖ صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيع

يقصد بصيغ التمويل المعتمدة على البيع تلك الصيغ التي يتولد عنها بين البنك والعميل علاقة بائع بمشتري مع إمكانية تأجيل سداد الثمن (بن براهيم، 2019، صفحة 200).

■ المراجعة الأمر بالشراء:

تعريف: هيئة المحاسبة عرفت المراجعة الأمر بالشراء بأنها عملية بيع تقوم فيها المؤسسة - التي يكون عميلها هو الأمر بالشراء - ببيع سلعة مقابل زيادة محددة مسبقاً على ثمنها أو تكلفتها، تُعرف بـ«رجح المراجعة»، ويتم تحديد هذه الزيادة في عقد الوعد بين الطرفين. وتُسمى هذه العملية «المراجعة المصرفية» لتمييزها عن المراجعة العادية البسيطة، حيث ترتبط المراجعة المصرفية عادةً بتأجيل ثمن السلعة، مع التنويه إلى أن التأجيل ليس شرطاً أساسياً في المراجعة، إذ توجد أيضاً حالات مراجعة بدون تأجيل، يُقتصر فيها الربح على القيمة الأصلية المتفق عليها دون أي مقابل للتأجيل. (السرطاوي، 2015، صفحة 43).

✓ شروط صحة المراجعة الأمر بالشراء (المراجعة المصرفية):

اشترط الفقهاء القائلون بجواز المراجعة شروطاً لصحته، هي:

- أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني.
- أن يكون الربح معلوماً.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً في جنسه من أموال الربا.
- أن يكون العقد الأول صحيحاً (محمد، سراج، و بدران، 2009، صفحة 42).

إضافة إلى الشروط السابقة يجب على البنك الإسلامي في تطبيق بيع المراجعة الأمر بالشراء التزامه بالضوابط التي تظهر دوره في العملية وتستبعد إلقاء جميع أعبائها على الأمر بالشراء ومن هذه الضوابط ما يلي:

- للبنك الحق قبل شرائه للسلعة أن يتبنى الإجراءات التي تؤكد له ثقة العميل في الوفاء بوعده بما في ذلك مطالبته بضمانات عينية أو شخصية لتوثيق دينه.
- تولي البنك شراء السلعة بنفسه أو بوكيل عنه غير الأمر بالشراء.
- دفع ثمن الشراء مباشرة منه إلى البائع دون توسط الأمر بالشراء.
- إرفاق المستندات المثبتة لعملية شراء البنك للسلعة وتسلمه إياها.
- أن تمر السلعة بمرحلة محددة تكون فيها على ضمان البنك، وألا تتوّل الوكالة إلى حماية المصرف من تحمل تبعة هلاك السلعة قبل بيعها (بن براهيم، 2019، صفحة 201).

الخطوات العملية للمراجعة الأمر بالشراء هي: (شبير، 2008، صفحة 309).

- أن يحدد المشتري السلعة التي يريدتها والمواصفات التي تتصف بها ويطلب من البائع أن يحدد ثمنها.
 - البائع يرسل إلى البنك فاتورة عرض أسعار محددة بوقت معين.
 - البنك يدرس الطلب ويحدد الشروط والضمانات من كفالة وغيرها.
 - البنك يقوم بشراء السلعة من البائع ويدفع ثمنها إليه نقداً، ويرسل موظفاً باستلام السلعة وبذلك تدخل في ملكه.
 - المشتري يوقع عقد مراجعة مع المصرف على شراء السلعة ودفع ثمنها بحسب الاتفاق، ويستلم السلعة.
- وإذا كان الثمن مؤجلاً أو يدفع على أقساط زاد المصرف في الثمن على السعر الحاضر

■ السلم:

تعريف: عقد السلم هو اتفاق يقضي بشراء سلعة محددة النوع والكمية والجودة، على أن تُسلم في تاريخ مستقبلي معلوم. يقوم البنك الإسلامي، بوصفه المشتري، بدفع كامل سعر السلعة عند إبرام

العقد أو خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام، وفق ما تسمح به الهيئة الشرعية للبنك. وفي بعض الحالات، يعقد البنك الإسلامي عقد سلم موازياً، يُعرف بالسلم الموازي، يُستخدم لبيع السلعة التي تم شراؤها بموجب عقد السلم الأصلي لطرف ثالث غير البائع الأول، مع تحديد سعر التسليم مستقبلاً، مما يتيح تغطية مخاطر تقلبات الأسعار المرتبطة بالعقد الأول، ويُعفي البنك من ضرورة حيازة السلعة أو تخزينها. (العززي، 2012، صفحة 29).

✓ شروط صحة عقد السلم:

■ شروط رأس المال:

- يشترط أن يكون رأس مال السلم معلوما للطرفين بما يرفع الجهالة ويقطع المنازعة، فإذا كان رأس المال نقداً وهو الأصل حددت عملته مقداره وكيفية سداده وإذا كان من المثليات الأخرى حدد جنسه ونوعه وصفته ومقدراه.
- يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس العقد ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة بحد أقصى ولو بشرط على أن لا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل تسليم المسلم فيه.

■ شروط المسلم فيه:

- يشترط أن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالوصف ويثبت في الذمة.
- يشترط أن يكون المسلم فيه معلوماً علماً نافياً للجهالة.
- يشترط أن يكون أجل تسليم المسلم فيه معلوماً على نحو يزيل الجهالة المفضية للنزاع. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، الصفحات 277-278).
- يجوز للمسلم إليه أن يرم عقد سلم موازٍ مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مطابقة في المواصفات لتلك المتفق على تسليمها في عقد السلم الأول، ليتمكن بذلك من الوفاء بالتزامه، ويصبح في هذه الحالة البائع في السلم الأول هو المشتري في السلم الثاني.
- كما يجوز للمسلم أن يرم عقد سلم موازٍ مستقل مع طرف ثالث بغرض بيع سلعة مطابقة للسلعة التي اشتراها في السلم الأول، بحيث يكون المشتري في السلم الأول هو البائع في السلم الثاني.
- في كلتا الحالتين، يجب أن يكون عقدا السلم مستقلين تماماً في حقوقهما والتزامتهما، ولا يجوز ربطهما بعقد واحد، ولا يحق للطرف المتضرر من إخلال أحد أطراف عقد السلم الأول بالتزامه أن يحمل

الضرر للطرف الآخر في العقد الموازي، سواء بطلب الفسخ أو تأخير التنفيذ. (جعواني، بدون سنة نشر، الصفحات 166-167).

✓ الخطوات العملية لبيع السلم: (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 251).

- يتقدم العميل بطلب تمويل وفق طريقة بيع السلم، محدداً السلعة المراد بيعها للبنك، وثن البيع، وموعد التسليم.
- يقوم البنك الإسلامي بدراسة الطلب من الناحية الائتمانية ووفق معايير التمويل والاستثمار المعتمدة.
- يُبلِّغ العميل بموافقة البنك وتفاصيلها، مع إمكانية التفاوض على السعر أو فترة التسليم، ثم يتم توقيع عقد بيع السلم الذي يتضمن شروط رأس المال والمحل العقدي.
- يدفع البنك كامل الثمن المتفق عليه عند إبرام العقد، عادةً عن طريق فتح حساب للعميل وإيداع المبلغ فيه.
- يستلم البنك السلعة في الموعد المحدد، ويجري تصريفها بإحدى الطرق التالية:
- استلام البنك المباشر للسلعة وتصريفها.
- توكيل البنك للبائع ببيع السلعة نيابة عنه مقابل أجر متفق عليه.
- توجيه البائع لتسليم السلعة لطرف ثالث بناءً على وعد مسبق بشرائها.
- ويُشدد على أن المشتري في عقد السلم لا يحق له بيع السلعة قبل استلامها فعلياً.

✓ عقد السلم في البنوك الإسلامية:

يمكن تطبيق عقد السلم في البنوك الإسلامية من خلال أسلوبيين:

○ الأول تخصيص إدارة مستقلة لبيع السلم في الهيكل التنظيمي للبنك: وهذه الإدارة لا تقوم

بانتظار الصناع أو التجار الذين يتقدمون بطلبات للتمويل لصناعاتهم أو تجاراتهم، ولكن القائمين على هذه الإدارة يذهبون بأنفسهم للبحث عن فرص للاستثمار المناسبة، واتخاذ كل ما من شأنه دراسة هذه الفرص ويقومون بعد ذلك بترويج هذه الفرص الاستثمارية ويرغبون طالبي التمويل في هذه المشروعات وبعد ذلك يقومون بإصدار الأمر بالتمويل وتقديم رأس المال اللازم وتحديد وقت الأجل.

ثم يقوم بتسويق هذه السلع عن طريق إدارة التسويق وهذه الإدارة يتوافر لديها خبراء تسويق يكونون على دراسة تامة بأسواق السلع وأحواله وظروف السوق وتقلباته حتى يتمكنوا من تسويق السلع بعد استلامها من إدارة بيع السلم.

ويراعي أن اتباع هذا الأسلوب يحتاج إلى تغيير جذري في فكر القائمين على إدارات الاستثمار في البنوك الإسلامية حيث أنهم يسيرون على نمط إدارة الائتمان في البنوك التقليدية الربوية ولكننا نحتاج إلى إدارة استثمار وأعمال وفكر تجاري متطور.

○ **الثاني إنشاء شركة لاستثمارات السلم:** ويكون غرضها الشراء والبيع المتوازي في عقود السلم وذلك على أن تكون ذات رأس مال متغير بحث تضاف حصيلة البيع إلى رأس المال للشراء من جديد، ليكون هناك نظام التجميع المتراكم في العمليات المتتابعة. وهذا الأسلوب يصلح إذا كانت عمليات السلم كثيرة والسلع المتعامل بها كثيرة بحيث تستلزم مبدأ التخصص. (محمد، سراج، و بدران، 2009، صفحة 18).

■ **الإستصناع الموازي**

تعريف: الإستصناع هو شراء شيء من صانع يطلب إليه صنعه فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب، فهو انتاج شيء لزبون معين وليس انتاجا للسوق لزبائن غير معينين ولا معروفين مسبقا، وهو يصلح أساسا في الصناعات اليدوية والحرفية الصغيرة كخياطة الملابس أو صناعة الأحذية أو الأثاث أو المفروشات، وقد يصلح لصناعة سيارة أو سفينة أو طائرة مميزة. (المصري، 2012، صفحة 87).

شروط صحة عقد الإستصناع والاستصناع الموازي:

- عقد الإستصناع ملزم للطرفين إذا توافرت فيه شروطه وهي: بيان جنس الشيء المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة ومعلومية الثمن وتحديد الأجل إن وجد ويثبت للمستصنع الخيار إذا المصنوع مخالفا للمواصفات المشروطة.
- يشترط أن يكون ثمن الاستصناع معلوما عند ابرام العقد، ويجوز أن يكون نقودا أو عينا أو منفعة لمدة معينة سواء كانت منفعة عين أخرى أو منفعة المصنوع نفسه. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، صفحة 300).
- تحديد مكان تسليم المستصنع إذا لم يكن سيسلم محل التعاقد.

- تحديد أجل أو آجال تسليم المستصنع. (ميرة، 2011، صفحة 488).
- يجوز للمؤسسة بصفتها مستصنعا إبرام عقد استصناع مع الصانع للحصول على مصنوعات محددة المواصفات بوضوح تام، مع دفع ثمنها نقداً عند توقيع العقد، ثم يبيع هذه المصنوعات لطرف ثالث عبر عقد استصناع موازٍ يلتزم فيه الصانع بصنع نفس المواصفات وتسليمها بعد أجل عقد الاستصناع الأول، شريطة عدم الربط بين العقدین.
- تتحمل المؤسسة، بصفتها صانعا، مسؤوليات المالك من نفقات الصيانة والتأمين قبل تسليم المنتج للمستصنع (العميل)، ولا يجوز لها نقل هذه الالتزامات إلى الصانع في عقد الاستصناع الموازي.
- لا يجوز الربط بين عقد الاستصناع وعقد الاستصناع الموازي، ولا يحق لأي طرف التحلل من التسليم في أحد العقدین بسبب تأخر أو تقصير في الآخر، كما لا يجوز تحميل أي زيادة في التكاليف من عقد لآخر، مع جواز اشتراط المؤسسة على الصانع في العقد الموازي شروطا مماثلة أو مختلفة عن تلك التي التزمت بها مع العميل في العقد الأول. (هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018، الصفحات 306-307).

✓ الإستصناع الموازي في البنوك الإسلامية:

وذلك بأن يتعاقد المحتاج للسلع الصناعية مع البنك لكي يقوم البنك بصناعتها وإنتاجها، ثم يتعاقد البنك مع مختصين بصناعة ذلك النوع من السلع على إنتاج السلع على أساس المواصفات والتصاميم المطلوبة المبنية في العقد الأول ثم إذا تسلمها البنك منهم بعد تمامها يقوم بتسليمها للمستصنع في العقد الأول.

فالمقاول على هذا ليس لديه ارتباط قانوني بالمستصنع في العقد الأول فعقده عقد موازي لعقد الاستصناع الأول وليس معلقا عليه ويكون مسؤولا عن تنفيذ المشروع أمام البنك كما لم يكن عقد الاستصناع الأول موجودا والبنك يضمن سلامة المشروع أمام العميل كما لو لم يكن عقد المقاول موجودا.

فيمثل العميل دور طالب الصنعة كما يمثل البنك دور الصانع فالعلاقة بينهما كعلاقة الصانع بالمستصنع كل منهما مسؤول عن الإخلال بالالتزام أمام الآخر، البنك مسؤول عن حسن العمل

والتنفيذ وكذا العميل يكون مسؤولاً عن دفع الثمن للبنك حسب الاتفاق، هذا من جهة العميل والبنك.

أما من جهة البنك والمقاول فالبنك هو المستصنع والمقاول هو الصانع وما ذكرناه بالنسبة لعلاقة البنك بالعميل ينطبق تماماً على علاقة المقاول بالبنك. (السرطاوي، 2015، صفحة 95).

✓ الخطوات العملية لتطبيق الاستصناع الموازي في البنوك الإسلامية:

تمر عملية الاستصناع والاستصناع الموازي في المؤسسات المالية الإسلامية بعدة مراحل رئيسية:

- في البداية، يقدم المشتري طلب استصناع للمؤسسة المالية بسعر محدد وآلية دفع مؤجلة أو مقسطة، وتلتزم المؤسسة بتصنيع السلعة وتسليمها ضمن أجل متفق عليه.
- بعد ذلك، تعقد المؤسسة المالية عقد استصناع ثانٍ مع جهة تصنيع أخرى لإنتاج سلعة مطابقة لمواصفات الطلب الأصلي، مع ضرورة أن يكون أجل التسليم في هذا العقد أقل من أجل تسليم العقد الأول.
- عند التسليم، يقوم البائع بتسليم السلعة إلى البنك أو إلى الجهة التي يحددها البنك، ثم تسلم المؤسسة المالية السلعة للمشتري الذي يحق له التحقق من مطابقتها للمواصفات، مع بقاء كل طرف مسؤولاً تجاه من تعاقد معه.
- تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة المالية تؤدي دور الصانع في العقد الأول ودور المستصنع في العقد الموازي، ويشترط شرعاً استقلال العقدين وعدم ربطهما لتجنب الوقوع في محذور عقدين في عقد واحد. (قندوز، 2019، صفحة 82).

■ البيع بالتقسيط:

تعريف: البيع بالتقسيط وهو البيع الذي يعجل فيه المبيع ويؤجل الثمن على أقساط معلومة لآجال معلومة، ويجوز هذا البيع عند جمهور الفقهاء مع زيادة الثمن لأجل التقسيط فقد نص الفقهاء على أن للزمن حصة من الثمن، ولكن إذا استحق القسط أو الثمن وعجز المدين عن السداد لا يجوز أن يزداد عليه في مقدار الدين لأجل إهماله، إذ الدين بعد أن ترتب في الذمة صار في حكم القرض وإذا زيد فيه بالشرط أو بالاتفاق كان ربا محرماً، غير أن المدين إذا كان غنيا وماتل في دفع دينه في الاستحقاق أجاز بعض الفقهاء المعاصرين تحميله ما ينشأ من عطل وضرر نتيجة مآطلته. (المصري، 2009، صفحة 31).

✓ شروط البيع بالتقسيط:

- ألا يكون المبيع والتمن مما يجري الربا بينهما، فلا يجوز بيع الذهب والفضة والعملات النقدية بعضها ببعض مؤجلاً بل لا بد من الحلول والتقابض في مجلس العقد.
- أن يكون التمن معلوماً والأجل معلوماً، وأي جهالة في التمن أو الأجل تفسد العقد، ويجوز أن يكون التمن مؤجلاً إلى أجل واحد أو مقسماً إلى أقساط تحل في آجال مختلفة لكنها معينة، ويجوز أيضاً أن يكون بعض التمن حالا والباقي مؤجلاً، ويجب أن يكون التعاقد على ثمن إجمالي غير قابل للزيادة.
- ألا يكون التمن متردداً في العقد بين مقدارين على أنه إذا جاء بالتمن في وقت كذا فمقدار التمن يكون كذا وإن آخر عن ذلك يكون التمن أكثر ثم يفترق المتعاقدان على هذا التردد لأن هذا من باب البيعتين فيبيعة المنهي عنه. (محمد، سراج، و بدران، 2009، صفحة 571).
- تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحالي كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقداً حاضراً وثنه بالأقساط لمدة معلومة ليتسنى للمشتري معرفة الفرق بين الثمن الحالي والتمن المؤجل بالأقساط.
- يمنع شرعاً تحميل المشتري المتأخر في سداد الأقساط أية زيادة على الدين، سواء كان ذلك مشروطاً أو غير مشروط، لأن ذلك يُعد ربا محظراً.
- يحرم على المدين القادر على السداد الماطلة في أداء الأقساط المستحقة، ولا يجوز اشتراط تعويض عن التأخير، حفاظاً على المبادئ الشرعية.
- يجوز شرعاً الاتفاق على تعجيل بعض الدفعات قبل موعدها، شريطة موافقة المدين على ذلك عند التعاقد.
- لا يحق للبائع الاحتفاظ بملكية السلعة بعد البيع، لكن يجوز له اشتراط رهن المبيع لضمان استيفاء الأقساط المؤجلة.
- يجب أن يكون التمن في بيع التقسيط ديناً وليس عيناً، لأن البيع بالتقسيط يتعلق بتمن مؤجل ولا يصح أن يكون الأجل على الأعيان.

- لا يجوز إجبار البائع على قبول أقساط معجلة إذا أدى ذلك إلى تخفيض الثمن، لأن ذلك يضر بمصلحته التي استهدفها في عقد البيع بالتقسيط، والأجل حق للطرفين لا يجوز إسقاطه.
- لا يجوز أن يُرم عقد بيع بالتقسيط على عدة آجال بثمن مختلف لكل أجل، بل يجب أن يكون الثمن والأجل محددين منذ بداية العقد بشكل موحد وثابت (بن براهيم، 2019، الصفحات 208-209).

✓ تطبيقات البيع بالتقسيط في البنوك الإسلامية:

البيع الآجل هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو جزء منه، وعادة ما يُسدد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات وأقساط، فإذا سُددت القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع آجل، وإذا سدد الثمن على دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط. وتسلك البنوك الإسلامية طريق البيع الآجل أو البيع بالتقسيط بثمن أكبر من الثمن الحالي في حالتين:

الحالة الأولى تتمثل في تعاملات البنوك الإسلامية مع التجار الذين يرفضون التمويل بالمشاركة، حيث تُستخدم طريقة البيع بالتقسيط كبديل للشراء عبر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية.

الحالة الثانية تشمل المعاملات التي تتطلب مبالغ مؤجلة كبيرة ولفترات زمنية طويلة، كما هو الحال في تجارب مصرف فيصل الإسلامي السوداني ومصرف ناصر الاجتماعي المصري، اللذين يمولان وسائل إنتاج صغيرة مثل سيارات الأجرة.

من أنسب المشروعات للتمويل بأسلوب البيع الآجل هو تمويل الوحدات السكنية، حيث يُعد البيع بالتقسيط بديلاً شرعياً مناسباً لسلفيات البناء بالفائدة التي تعتمدها البنوك التقليدية. (الفخري، 2009، صفحة 20).

❖ صيغ التمويل القائمة على الديون

يقصد بصيغ التمويل المعتمدة على الديون تلك التي تتمخض في دفاتر البنك عن التزامات مطلقة بالدفع من قبل المستفيدين من التمويل، ولذلك فإن أصول البنك الإسلامي تكون في ظل صيغ التمويل المعتمدة على الديون شبيهة بأصول البنك التقليدي مع فرق مهم وهو أن تلك الأصول تظل ثابتة في قيمتها النقدية ولا ترتبط بمتغير خارجي خلافاً لما عليه الحال في البنك التقليدي.

كما أن هذه الصيغ وإن نهضت بوظيفة التمويل تبقى عقودا محلها السلع والأصول الرأسمالية المؤجرة قروض حسنة دون فوائد، وهذا اختلاف جوهري يفرقها عن ديون البنوك التقليدية التي تتولد عن القروض وأهم هذه الصيغ التمويل التأجيري المنتهي بالتملك وصيغة القرض الحسن (بن براهيم، 2019، صفحة 210).

■ الإجارة المنتهية بالتملك

تعريف: يعرف الدكتور عبد العزيز الجناعي عقد الإجارة المنتهية بالتملك على أنه " اتفاقية إيجار ينتفع بموجبها المستأجر بمحل العقد بأجرة محددة على مدة معلومة على أن محل عقد الإجارة سيؤول إلى ملكية المستأجر خلال مدة الإجارة أو في نهايتها بواسطة هبتها أو بيعها بإيجاب وقبول في حينه وعقد جديد." (عارف، 2003، صفحة 73).

شروط الإجارة المنتهية بالتملك: (بن براهيم، 2019، صفحة 211).

- رضا العاقدین، فلو أكره أحدهما على الإجارة فلا تصح.
- يجب أن يكون كل من الأجرة والاجل معلومين ومسميين في عقد الإجارة ويمكن الاتفاق على أجرة متزايدة أو متناقصة ما دام أنها معلومة لطرفي العقد كبلغ أو مبالغ محددة.
- معرفة منفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع المنازعة.
- أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة.
- التزام البنك ببيع الأصل للمستأجر في نهاية مدة الإجارة بثمن يحددانه في العقد.

✓ **صور التأجير التمويلي:** (محمد، سراج، و بدران، 2009، الصفحات 27-32).

- **سداد القسط الأخير:** يُصاغ العقد كمقد إجارة تنتهي بتملك المستأجر للشيء المؤجر إذا رغب، مقابل ثمن يعادل مجموع أقساط الإيجار المدفوعة خلال مدة الإيجار المحددة.
- **دفع مبلغ رمزي في نهاية المدة:** يُرم العقد كإجارة تتيح للمستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة مقابل أجرة محددة طوال مدة الإيجار، مع حق تملك العين عند انتهاء العقد مقابل مبلغ رمزي.

- دفع مبلغ حقيقي في نهاية المدة: يُصاغ العقد كإجارة تمنح المستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة مقابل أجرة خلال مدة محددة، مع حق تملك العين عند نهاية المدة مقابل مبلغ حقيقي يُحدد مسبقاً.
 - **إجارة مع وعد بالبيع بعد سداد الأقساط:** يُرم العقد كعقد إجارة مع وعد من المؤجر ببيع العين للمستأجر في نهاية المدة شرط سداد الأقساط كاملة.
 - **إجارة مع وعد بالبيع أو خيارات أخرى:** يُصاغ العقد كإجارة تمنح المستأجر حق الانتفاع مقابل أجرة محددة، مع إعطائه عند نهاية العقد ثلاث خيارات:
 1. تملك العين مقابل ثمن يُراعي الأقساط المدفوعة مسبقاً، ويُحدد هذا الثمن عند بداية العقد أو وفق أسعار السوق عند نهايته،
 2. تمديد مدة الإيجار،
 3. إعادة العين المؤجرة إلى المؤجر.
- ويجدر الإشارة إلا أن الفقهاء يختلفون في صحة بعض هذه الصور ولهم آراء مختلفة في البعض منها، ولا يسع المجال لذكر كل هذه الآراء لذلك الواجب على من يريد التعمق في الموضوع الاطلاع على المرجع السابق ذكره، وعلى كل حال يشترط في عقد الإجارة المنتهية بالتملك أن تكون مكونة من عقدان عقد إجارة في البداية، وفي النهاية يرم عقد جديد إما هبة أو بيع أو غيرها والله أعلم.
- ✓ **الخطوات العملية للإجارة المنتهية بالتملك:** (خوجة، 2014، صفحة 82).
- عقد شراء الموجودات :
 - يقوم البنك بشراء العين من البائع بناءً على رغبة العميل ودفع الثمن المتفق عليه.
 - تسليم وتسلم السلعة:
 - يقوم البائع بتسليم السلعة للبنك أو الجهة المتفق عليها، ويتأكد البنك من مطابقتها للمواصفات.
 - عقد الإجارة:
 - يؤجر البنك العين للعميل مع وعد بتملكها عند سداد جميع الأقساط.
 - تملك العين:
- عند انتهاء مدة الإجارة وسداد الأقساط، يتنازل البنك عن ملكية العين للمستأجر بالهبة أو البيع حسب الوعد.

■ القرض الحسن

تعريف: القرض الحسن هو أن يدفع المقرض مبلغا من المال إلى المستقرض على أن يرد له عند ايساره بلا زيادة مشروطة أو متعارف عليها سواء كانت نقدا أو عينا أو منفعة وإنما ينبغي بعمله هذا وجه الله تعالى. ولذلك عده الفقهاء من عقود التبرع وجعله عقد تبرع محض لا ينبغي تهميشه بين العقود لأن الجانب الأخروي أعظم قدرا في المجتمع الإسلامي من الجانب الدنيوي. (قنطقجي و اغا، 2009، صفحة 32).

شروط القرض الحسن:

للتحويل بالقرض الحسن مجموعة شروط نوجز أهم الشروط الأساسية في الآتي: (بن براهيم، 2019، الصفحات 212-213).

- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل واشهاد وكتابة فإن لم يوف المقرض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقرض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط.
- اختلفت آراء الفقهاء في حكم اشتراط الاجل في القرض فذهب جماعة منهم إلى صحة ذلك ولزوم الشرط، وذهب غيرهم إلا أن العقد صحيح والشرط فاسد.
- ألا ينص عقد القرض الحسن على الزيادة مقابل التمويل ومقابل الأجل، ويكون العقد صحيحا إذا كان التمويل بدون مقابل مادي.
- على المقرض أن يرد القرض إلى البنك نقدا بنفس العملة التي اقترض بها، ويتم سداؤه على أقساط متساوية يتفق عليها.

الخطوات العملية للتمويل بالقرض الحسن في البنوك الإسلامية:

تتمثل خطوات منح القرض الحسن في المصارف الإسلامية فيما يلي: (لعمش، 2011، صفحة 59) تقديم طلب القرض: يتقدم طالب القرض بطلب مكتوب يتضمن بياناته الشخصية وهدف القرض.

دراسة الطلب: يقوم البنك بدراسة حالة العميل الميدانية أو عبر بحث اجتماعي للتأكد من قدرته وسلوكه في الوفاء بالتزاماته.

تقديم الضمانات: يقدم العميل الضمانات الشخصية والعينية المطلوبة من البنك.

صرف القرض: يسلم البنك القرض للعميل بعد استقطاع مصاريف إدارة القروض المتفق عليها.

متابعة السداد: يتابع البنك تحصيل أقساط القرض دون فرض أي فوائد. التعامل مع التعثر: عند توقف السداد، إما يلجأ البنك لتحصيل المبلغ من الضامين، أو يساعد العميل المتعثر بتأجيل السداد. مصدر القرض الحسن: القرض الحسن لا يقتصر على البنك فقط بل قد يكون من المودعين كترع دون هدف ربح، مع حفاظهم على أموالهم في البنك الإسلامي.

■ الخاتمة:

يُعدُّ نهج الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية جزءاً أساسياً من نموذجها الاقتصادي حيث يتجسّد التوازن بين تحقيق الأرباح والالتزام بالشرعية الإسلامية كما تقدّم الصيغ التمويلية المبتكرة مثل المراجعة والمضاربة والمشاركة وغيرها من صيغ الاستثمارات الأخرى فرصاً للتعاون والشراكة بين البنك والعميل بشكل يلبي احتياجات السوق ويحقق التنمية المستدامة.

تعكس هذه الصيغ القيم والمبادئ الإسلامية في التعامل المالي مما يسهم في تحقيق العدالة المالية وتوزيع الثروة بشكل أكثر توازناً، كما توقّر الصيغ التمويلية الإسلامية بيئة استثمارية ملائمة تعزّز التعاون والثقة بين الأطراف المعنية وتعزز دور البنوك الإسلامية كشريك فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بهذا الختام، يظهر أن صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية ليست مجرد أدوات مالية بل هي تجسيد للمبادئ والقيم الإسلامية في العمل المالي وتعزز دور البنوك كشركاء حيويين في بناء اقتصاد مستدام يساهم في رفاهية المجتمع بشكل شامل ومتوازن.

■ قائمة المراجع:

1/ م أ العز. (2016). الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي . الاردن: منشورات ملركر ابحاث فقه المعاملات الاسلامية.

2/ ع م القرهواغي. (2010). بحوث في فقه البنوك الاسلامية دراسة فقهية اقتصادية (الإصدار الطبعة الاولى، المجلد الكتاب السادس الجزء الثاني). بيروت، لبنان: شركة دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

- 3/ ع م محمد، م أ سراج ، و أ ج بدران. (2009). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف و المؤسسات المالية الاسلامية (الإصدار المجلد السابع البيوع). القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة.
- 4/ أ لعمش. (2011). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية. جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية و محاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- 5/ ح م ع ميرة. (2011). عقود التمويل المستجدة في المصارف الاسلامية دراسة تاصيلية تطبيقية (الإصدار الطبعة الاولى). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الميكان للنشر و التوزيع.
- 6/ ري المصري. (2009). المصارف الاسلامية دراسة شرعية (الإصدار الطبعة الاولى). دمشق، سوريا: دار المكتبي.
- 7/ ري المصري. (2012). التمويل الاسلامي (الإصدار الطبعة الاولى). دمشق، سوريا: دار القلم.
- 8/ ز ب الرماني. (2000). عقد المضاربة في الفقه الاسلامي و اثره على المصارف و بيوت التمويل الاسلامية. المملكة العربية السعودية: دار الصميعي للنشر و التوزيع.
- 9/ س بوضياف، و ع أ بوضياف. (2018). التمويل الاسلامي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة اقتصاد المال و الاعمال، 03(01)، 89-104.
- 10/ س ضيف. (2020). ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية. مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، 03(02)، 26-47.
- 11/ س م قنطقي، و أ م ع اغا. (2009). صندوق القرض الحسن (الإصدار الطبعة الاولى). حلب، سوريا: شعار للنشر و العلوم.
- 12/ س ه الفخري. (2009). صيغ التمويل الاسلامي. سوريا: ماجستير علوم مالية و محاسبية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 13/ ش أس العززي. (2012). ادارة البنوك الاسلامية. الاردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- 14/ ع أ خوجة. (2014). ادوات الاستثمار الاسلامي (الإصدار الطبعة السادسة). مصرف الزيتونة.
- 15/ ع أ قندوز. (2019). المالية الاسلامية. دولة الامارات المتحدة: صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
- 16/ ع ل ح القراري. (2011). المصارف الاسلامية النظريات و التطبيقات. ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- 17/ ع م محمد، م أ سراج، و أ ج بدران. (2009). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف و المؤسسات المالية الاسلامية (الإصدار المجلد الرابع الاجارة). القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة.
- 18/ غ بن براهيم. (2019). التقنيات البنكية (الإصدار الطبعة الاولى). بسكرة الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة و النشر.

- 19/ ف عقون. (2009). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الاستثمار . جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص نقود و تمويل.
- 20/ ك مطهري. (2012). دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. جامعة وهران، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية دولية.
- 21/ م الصيرفي، و ن خ عبد المولى. (بدون سنة نشر). البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي.
- 22/ م ت العثماني، و ع أكشكار. (2019). مقدمة في التمويل الإسلامي (الإصدار الطبعة الأولى). دمشق، سوريا: دار الرواد للنشر و التوزيع.
- 23/ م جعواني. (بدون سنة نشر). الصيغ التمويلية في البنوك التشاركية دراسة فقهية تأصيلية (الإصدار الطبعة الثانية). مركز فاطمة الفهرية للبحاث و الدراسات.
- 24/ م ح الوادي، و ح م سمحان. (2012). المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية. عمان الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- 25/ م ع ابو زيد. (2000). نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية. القاهرة، مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- 26/ م ع السرتاوي. (2015). الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار الفكر للنشر و التوزيع.
- 27/ م ع شبير. (2008). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي (الإصدار الطبعة السادسة). عمان، الاردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- 28/ م ي عارف. (2003). عقد الاجاة المنتهية بالتملك من التطبيقات المعاصرة لعقد الاجارة في الفقه الإسلامي. فلسطين: اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الفقه و التشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس.
- 29/ هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2018). المعايير الشرعية. السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.